

الوزير الياس أبو صعب في دار المطرانية

ظهر الثلاثاء ٩ حزيران ٢٠١٥ استقبل سيادة متروبوليت بيروت وتوابعها المطران الياس عوده معالي وزير التربية الأستاذ الياس أبو صعب الذي قال بعد الزيارة:

«زيارة سيدنا الياس هي دائماً في سبيل التواصل وإطلاع سيدنا على الأجواء السياسية والمشاكل التي تمرّ بها حالياً. تكلمنا في موضوع الحكومة وما يعيق عمل الحكومة في الوقت الحالي، في هذه المرحلة الصعبة التي تمرّ بها المنطقة والوضع المسيحي في الشرق الأوسط بشكل عام والخطر الذي صار على الأبواب، وقد مرّ في العراق



وفي سوريا وحالياً نواجه بعض أوجه الإرهاب والإرهابيين في لبنان. وقد توافقنا مع سيدنا أن الأهم اليوم أن نتواجد الوحدة بين المسيحيين، أن نضع المشاكل جانباً ونتكلم على القرار الذي يجب أن يتخذ للحفاظ على وحدتنا وبقائنا في الشرق الأوسط وفي المنطقة. كذلك على الأفرقاء الآخرين، شركائنا في البلد، أن يعترفوا بالتمثيل الحقيقي والصحيح للمسيحيين وللقيادات التي تمثلهم في لبنان والتعامل معهم على هذا الأساس. الفكر الإلغائي ليس هو الفكر الذي

يجب أن يسود في الوقت الحاضر. يجب إيجاد شراكة حقيقية، يجب أن نفتتح أننا شركاء، نحن نمد يدنا للجميع ولا يمكننا إلا أن نكون هكذا، أن نكون شركاء، أن نتعاون فعلاً مع بعضنا حتى نخرج من الأزمة التي نحن فيها. كذلك تكلمت مع سيدنا في بعض الأمور التربوية كما جددنا البحث في موضوع قديم، وطالبت سيدنا بإعطاء توجيهاته للإسراع بملف إنشاء جامعة أرثوذكسية في بيروت. هذه الفكرة موجودة منذ فترة طويلة وقد حان الوقت، إذا أردنا مواجهة كل هذه الموجة التي نعيشها في الشرق الأوسط، أن نعود ونتشدد على جامعاتنا وعلى مؤسساتنا التعليمية وإنشاء جامعة في بيروت أمر مهم، الملف أصبح جاهزاً تقريباً، آمل أن يُقدّم إلى وزارة التربية في أسرع وقت لكي نتمكن من إصدار الترخيص اللازم.

. هل يمكن أن تنسحب من الجلسة القادمة؟

. قلت أكثر من مرة نحن لن ننسحب، وأطمئن كل الأفرقاء الذين بدأ الخيال يذهب بهم بعيداً في موضوع أنه قد يستقيل الوزراء. هناك البعض بشكل مضحك قال ممكن أن يستقيلوا ونعيّن بدلاً منهم وزراء آخرين من حزب آخر. في غياب رئيس الجمهورية أعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة لم يعد أحد يقرأ لا الدستور ولا القوانين، لأن من يقول مثل هذا الكلام هو إنسان يتكلم كلاماً غير دستوري وغير منطقي. أنا أطمئنه وأطمئن الآخرين، نحن لن ننسحب من الحكومة، سنستمرّ في مناقشة وجهة نظرنا داخل مجلس الوزراء لعلنا نتمكن من إقناع شركائنا أن هناك أولويات واعتراف لمطالب لفريقنا. لا يمكننا أن نفرض على دولة الرئيس مواضيع جدول الأعمال أو نضغط عليه في أيّ اتجاه كان. هذه صلاحيته ونحن نعرفها ونعرف أيضاً ما هي صلاحيتنا كوزراء. موضوع آلية العمل في مجلس الوزراء أصبحت واضحة، بعض الوزراء كان يعارض ملفات تعني وزارة التربية ووزارات أخرى فقط من زاوية أن صلاحية رئيس الجمهورية منطقة بالوزراء الـ ٢٤. لفترة طويلة تعطلت عدة قرارات بسبب وزير واحد كان مصرّاً أن هذه الصلاحية يمارسها في غياب رئيس الجمهورية. نتفاجأ أن الوزير نفسه يقول الآن حتى لو هناك

أربعة مكونات أساسية معترضة يجب أن لا تقف الأمور. هذا الكلام لا يمكن صرفه في أي مكان. الحقيقة هي أن دولة رئيس مجلس الوزراء بالتفاهم مع كل الأفرقاء المعنيين، وضعوا آلية عمل لمجلس الوزراء في غياب رئيس الجمهورية، وهذه الآلية واضحة للكل. هناك أمور عادية وأخرى نعتبرها وطنية سيادية أساسية. قال رئيس الحكومة في المواضيع الأساسية لا يمكننا السير في الملف إذا اعترض وزير واحد لأن هذه صلاحية رئيس الجمهورية المعطاة له ٢٤. أما في الأمور العادية البسيطة، إذا اعترض وزير أو وزيران أو حتى ثلاثة وزراء، هكذا تفاهمنا وهكذا كانت الأمور في الأساس، ممكن أن تسير الأمور. أما إذا اعترض مكونان أساسيان حتى على بند عادي، قال رئيس الحكومة لو تم التصويت عليه لا يمضي إذا اعترض عليه مكونان أساسيان. فكيف إذا كانت أربعة مكونات رئيسية في الحكومة تعترض على إقرار بند. فحتى لو دُعينا إلى جلسة مجلس الوزراء وحتى لو كان هناك جدول أعمال، أي قرار يصدر ونعترض عليه لا يمضي، وبالتالي لا يمضي شيء في جدول الأعمال، ليس من باب التعطيل إنما من باب الرفض لإلغائنا وإلغاء دورنا. نحن نعطل مشروع الإلغاء، نحن نريد شراكة حقيقية، نريد التفاهم مع الكل على هذا الأساس، هذا ليس مجرد عناد وتقويم كلام. البلد اليوم يتطلب أن يفكر كل واحد منا بحل حتى نخرج من الأزمة من دون أن يأخذ أحد دور أحد أو يستغيب أحداً أو يفرض رأيه على أحد.

. جنبلاط صرح اليوم أن لا رئيس جمهورية في القريب العاجل ولا حظوظ لا لجمع ولا لعون؟
. أعتقد أن النائب وليد جنبلاط يعطي دائماً آراء في السياسة ومعظم الأوقات تكون آرائه صائبة وهو يقرأ الأمور، لديه اتصالات، يتواصل مع الجميع. أعتقد أنه يرى تعقيدات موجودة في المنطقة في هذه المرحلة كما قال، وقد يكون محقاً لأن الموضوع ليس سهلاً. أيضاً تطرق لموضوع وزارة التربية وتكلم على الامتحانات وممكن أن يكون لدى وزارة التربية نيّة باتجاه الخصخصة ويجب أن يكون هناك تشدد في موضوع التعليم الرسمي. أشكره على ما قاله حول موضوع الامتحانات وأنه يجب أن لا تكون مبنية فقط على الحفظ وأن يكون فيها فهم، وهذا الشيء نحن نطالب به. أما الموضوع الآخر فأنا أطمئن أن وزارة التربية هي أولاً وآخراً مع التعليم الرسمي. إنما نطالب الجميع والنائب وليد جنبلاط وكل الأفرقاء، لنتمكّن من بناء المدرسة الرسمية فعلياً علينا أن نقرّ سلسلة الرتب والرواتب حتى نؤمن معاشات تليق بالأساتذة وبأصحاب الشهادات العليا تحوّلهم أن يكونوا داخل الوزارة. ثانياً يجب أن نتمكّن من فتح مباراة مفتوحة عن طريق مجلس الخدمة المدنية لندخل أساتذة إلى ملاك التعليم الرسمي ليس أن نخلي المدارس الرسمية. ليس مسموحاً أخذ أساتذة بالتعاقد ولا مسموح أن نفتح مباراة مجلس خدمة مدنية ونعيّن كل سنة بديلاً عن الذي يتقاعد وليس مسموحاً أن لا نقرّ سلسلة رتب ورواتب وفي الوقت نفسه نطالب بمدرسة رسمية. ربما قريباً قد أقوم بزيارة النائب وليد جنبلاط ونضع خطة لإنقاذ المدرسة الرسمية لأننا وإياه نلتقي على فكرة حماية المدرسة الرسمية».